رأي القدس

تصاعد التوتر بين الفلسطينيين

■ عادت حالة الهدوء الحذر الى بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة امس بعد اشتباكات اندلعت في وقت سابق بين عناصر من حركتي «فتح» و«حماس» اسفرت عن وقوع اربع اصابات من الجانبين، ولكن التوتر ما زال قائما ويمكن ان ينفجر في اي لحظة في اشتباكات جديدة.

الشارع الفلسطيني يعيش حالة من الاحتقان الشديد بسبب وصول مفاوضات تشكيل حكومة وحدة وطنية الى طريق مسدود، وعدم نجاح لقاء القمة بين السيدين محمود عباس وخالد مشعل في الاتفاق على القضايا الشائكة، وخاصة تلك المتعلقة بتوزيع الحقائب الوزارية.

المصدر الاساسي لمعظم اسباب التوتر هو رفض بعض الجهات داخل حركة «فتح» القبول بحكومة «حماس» المنتخبة بطريقة ديمقراطية، والتذرع بالحصار الامريكي المفروض حاليا على الشعب الفلسطيني للعمل على الاطاحة بها.

ولا بد من الاعتراف بان حكومة «حماس» ليست مسؤولة عن «تجويع» الشعب الفلسطيني، ولا عن حالة الفلتان الامني المتفاقمة حاليا في الضفة والقطاع. فالحصار مفروض من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، وبتحريض من جهات فلسطينية معروفة لدى الشعب الفلسطيني.

الادارة الامريكية تستخدم سلاح المساعدات المالية من أجل تركيع الشعب الفلسطيني، ودفعه الى التمرد على حركة انتخبها بوسائل ديمقراطية، وفي انتخابات شهد الجميع بنزاهتها وحريتها، بمن في ذلك الرئيس الامريكي جيمي كارتر الذي كان من ابرز المراقبين لها. ومن اللافت ان كل الضغوط الامريكية والعربية ناهيك عن الاسرائيلية، فشلت في تحقيق هذا الهدف، فقد تعايش الشعب الفلسطيني مع الحصار وتمسك بحكومته، وخياره الديمقراطي.

الفلتان الامني بات مشكلة مزمنة، ومصدر قلق الغالبية الساحقة من الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة، فالمواطن الفلسطيني لم يعد آمناً في بيته، وأصبح معرضا لخطر الموت او الاصابة في اي لحظة، فهو يعيش في ظل حالة من الفوضى، وغياب كامل للقانون، وانتشار مرعب للاسلحة والمسلحين، بحيث اصبح قطاع غزة غابة سلاح، ومرتعاً لعصابات الجريمة المنظمة.

وهذا الفلتان الامني لم يأت مع حكومة «حماس» وانما كان موجودا قبلها، بسبب غياب الانضباط في اوساط قوات الامن وانتشار الفساد بين الكثيرين من قياداتها. ومع تزايد الصراع بين رأسي السلطة، تفاقمت هذه الظاهرة بطريقة مرعبة.

الحوار هو الطريق الوحيد للخروج من عنق الزجاجة الراهن الذي يمر به الشعب الفلسطيني، شريطة ان يكون هذا الحوار جديا، وان تكون هناك نوايا حقيقية ومسبقة لانجاحه.

لا بد من اعتراف كل طرف باخطائه، في ظل حالة من المكاشفة والمصارحة، والانطلاق نحو مسيرة اصلاحية شاملة، تستند على قبول «فتح» بواقعها الجديد كحركة معارضة، والتزام «حماس» بمسؤولياتها كحكومة منضبطة، تعامل المواطنين جميعا على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

الشعب الفلسطيني يواجه أزمة حقيقية، وطرفا السلطة يتحملان مسؤوليتها، ونحن لا نساوي هنا بين طرف مرتبط بالمشاريع الامريكية وطرف آخر يقع في موقع الاستهداف من قبلها. ولكن ما نريد ان نؤكد عليه ان الاتهامات المتبادلة لا تؤدي الا الى زيادة هذه الأزمة تفجرا، ولا بد من الاحتكام للعقل والحكمة والثوابت الوطنية، والا فان الخسارة ستشمل الجميع، وسيدفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا لاستمرار هذه الازمة من دماء ابنائه وسمعته ورصيده الوطني الضخم.

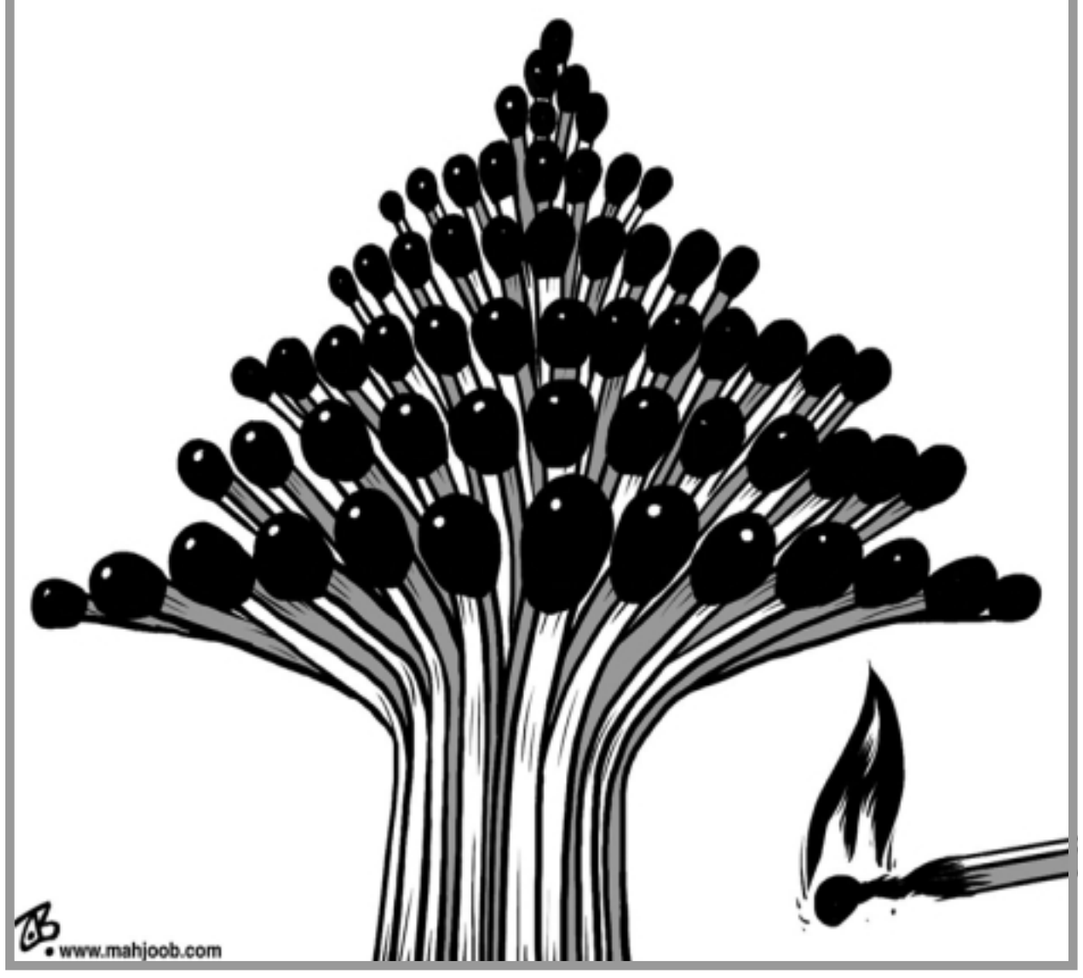

حرب أخرى... دمار آخر... وفقدان أكبر للاستقرار

د. بشير موسى نافع *

■ لم يعد من الممكن تجاهل دوي قرع طبول الحرب في المشرق العربي ـ الإسلامي. فهناك حرب أخرى يجري الإعداد لها، وبوتيرة متسارعة. والهدف هذه المرة هو إيران. الرئيس الامريكي يعلن استراتيجية جديدة في العراق، ولكن ما تستبطنه الخطة ليس محاولة امريكية إضافية للخروج من الإخفاق الفادح في العراق وحسب، بل وبدء التحضيرات للحرب على إيران. ما أعلنه الرئيس من نشر بطاريات الصواريخ الامريكية المضادة للصواريخ في «دول صديقة بالمنطقة»، وإرسال حاملة طائرات إلى الخليج للمرة الأولى منذ احتلال العراق، لا يمكن ولا يجب فهمه باعتباره جزءا من أو دعماً لخطة جديدة تستهدف إقرار الأمن في العراق. لا مواجهة الميليشيات في بغداد ولا مواجهة المقاومة تستدعي نشر صواريخ باتريوت وحشد حاملات طائرات. هذه استعدادات لحرب أخرى.

وإلى جانب الحشد العسكري، تتحرك وزيرة الخارجية الامريكية حركة واسعة في المنطقة العربية. في المساق الفلسطيني، وبعد سنوات من التصعيد وعام طويل من حصار الحكومة الفلسطينية وإفساح المجال للآلة العسكرية الإسرائيلية للفتك بالفلسطينيين، تحاول الدبلوماسية الامريكية تهدئة الأوضاع، بل والعودة إلى خارطة الطريق، حتى بدون الاستجابة للمطلب الإسرائيلي القديم بنزع سلاح قوى المقاومة. ليس ثمة تغيير جوهري في السياسة الامريكية تجاه سلطة أبي مازن أو حكومة هنية. ما يجري هو مجرد محاولة لإخراج الملف الفلسطيني من جدول الاهتمامات العربية الشعبية والسياسية، لأن هناك هدفاً أكثر حيوية لابد من إنجازه. ولقاءات السيدة رايس في العواصم العربية الرئيسة، ومن ثم عقد اجتماع الكويت لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى مصر والأردن، لا يجب ان تقرأ باعتبارها دبلوماسية جلب التأييد العربي للخطة الامريكية الجديدة في العراق. الوضع في العراق لا يتطلب تشكيل جبهة من دول «الاعتدال العربية». إن كان العراق هو الهدف، فقد كان من الممكن صدور تصريحات عربية رسمية من مصادر عليا لتأييد الخطة الامريكية، لا سيما ان ما نعرف بـ «دول الاعتدال» لم تخف منذ زمن طويل معارضتها انسحاباً امريكياً سريعاً من العراق، ورغبتها في أن تقوم واشنطن بمعالجة الكارثة التي صنعتها في هذا البلد العربي بالغ الحساسية والتأثير. الحقيقة ان لقاءات رايس العربية، بما في ذلك لقاء الكويت متعدد الأطراف، قصد به الحصول على تأييد عربي لخطة الحرب على إيران، لا خطة العراق.

وحتى ما بات يجري في العراق نفسه يؤشر أكثر باتجاه طهران لا بغداد. تصريحات وزير الدفاع الامريكي التي تتهم سياسات إيران بالعدوانية وتتعهد ان تجعل من العراق حاجزاً أمام طموحات التوسع الإيرانية؛ التحرشات الامريكية المتزايدة بالمبعوثين الإيرانيين في العراق؛ الضغوط المتصاعدة على ميليشيات الصدر، كما على المالكي والإئتلاف الشيعي؛ والاتصالات الامريكية المتعددة بقوى المقاومة، والمستهدفة التوصل إلى بعض التهدئة، تؤشر جميعها إلى تحضيرات امريكية سياسية وأمنية واستراتيجية لحرب على إيران. ولكن المسألة الأخطر في هذا الصدد هو بلاشك التصعيد العربي ـ الإسلامي تجاه إيران، والذي تعتبر أنباء وتقارير التوتر الطائفي احدى أبرز مظاهره. وربما يحسن ان نتذكر ان النظام العراقي السابق ورئيسه الراحل صدام حسين قد اختفيا في شكل شبه كامل من الخارطة الإعلامية العربية والعالمية بعد 1993. وما ان بدأت الاستعدادات الامريكية ـ البريطانية لغزو العراق في 2002، حتى عاد العراق ورئيسه ليحتلا موقعاً إعلامياً بارزاً. عادت جهود شيطنة الرئيس الراحل، الاتهامات بالديكتاتورية والاستبداد، وارتكاب النظام المجازر ضد شعبه، وذلك ضمن حملة دعائية واسعة. كان الهدف بوضوح هو عزل العراق ونظامه على المستوى الشعبي العربي والإسلامي، تمهيداً للحرب والغزو والاحتلال. وما يحدث الآن فيما يتعلق بإيران يكاد يكون نسخة طبق الأصل عن أجواء 2002 الإعلامية المتعلقة بالعراق. والهدف هو بالتأكيد عزل إيران عن محيطها العربي ـ الإسلامي. المشكلة في الوضع الحالي ان إيران ارتكبت العديد من الأخطاء التي تسهل خطة العزل.

التوتر الطائفي الذي يشهده المجال العربي ـ الإسلامي هو واقع ملموس؛ وبالرغم من الإشارات المتكررة هنا وهناك إلى روايات تاريخية قديمة، أو إلى لبنان، أو أوضاع الشيعة في السعودية والسنة في إيران، فالحقيقة ان العراق هو مصدر وبؤرة وحاضنة هذا التوتر الطائفي. ثمة قتل وإرهاب تقوم به قوى من الطرفين، وجهود تتعهدها ميليشيات شيعية للتطهير الطائفي. وإلى جانب ذلك كله، تكيل قوى وشخصيات عراقية عديدة (ليست جميعها سنية) الاتهامات لإيران بالتدخل النشط في الشأن العراق. ويحيط بهذه الاتهامات غموض لا يخفى في السياسة الإيرانية تجاه مخططات تقسيم العراق باسم الفيدرالية وبناء نظام حكم طائفي. ثم جاءت واقعة إعدام الرئيس صدام حسين، بكل بشاعتها وأجوائها الطائفية، وتصريحات الابتهاج الصادرة من طهران، لتزيد الطين بلة. الشجب العربي الشعبي للسياسات والتوجهات الإيرانية في العراق مشروعة، ولكن أحداً لا يجب ان يتجاهل حقيقة الأهداف التي تخفيها جهود قوى دولية وعربية لتصعيد حالة التوتر الطائفي وعزل إيران عربياً وإسلامياً.

مشروع الحرب على إيران هو في أساسه مشروع إسرائيلي؛ فالبرنامج النووي الإيراني، مهما بلغت التوكيدات الإيرانية على سلميته، يمثل خطراً على الدولة العبرية وعلى الخلل الواقع لصالحها في توازن القوى. لأسباب عديدة، لا مجال هنا ربما للتفصيل فيها، لا يشكل البرنامج النووي الإيراني، حتى لو ذهب باتجاه صناعة القنبلة النووية، تهديداً للولايات المتحدة، لا لمصالحها في المنطقة، ولا للدول العربية الخليجية وغير الخليجية. في منطقة بالغة الحيوية للعالم ككل، ووجود قوى دولية تستطيع مسح إيران كلياً من الخارطة، لا توفر القنبلة النووية لإيران قوة إضافية على حساب الجوار العربي. وحدها الدولة العبرية تخشى البرنامج النووي الإيراني وكسر التابو المفروض على المنطقة ودولها، والذي يعطي للإسرائيليين وحدهم حق احتكار التقنية والأداة النووية. هذه الحرب التي بدأ عدها العكسي ليست حرب العرب ولا المسلمين؛ ولا علاقة لها لا من قريب ولا بعيد بالشكوى العربية ـ الإسلامية من السياسة الإيرانية في العراق. هذه حرب توازنات القوى في المنطقة بين الدولة العبرية وخصومها لا حرب الاستجابة للهموم العربية ـ الإسلامية الثقيلة في العراق. ما يشغل السياسة الامريكية في العراق ليس الهوية الطائفية لحكام المنطقة الخضراء، بل ولاءهم للأهداف الامريكية وقدرتهم على استعادة الاستقرار في العراق المحتل.

ولا يجب ان يكون هناك شك في ان حرباً أخرى في المنطقة، حرباً امريكية على إيران، مهما كانت الصيغة التي ستأخذها هذه الحرب، ستكون كارثة على المشرق العربي ـ الإسلامي ودوله وشعوبه. تدمير البرنامج النووي الإيراني سيترك العرب والأتراك من جديد في مواجهة دولة عبرية أكثر قوة وثقلاً في موازين المنطقة الاستراتيجية؛ بعد ان يصبح واضحاً ان واحدة من دول المنطقة لن يسمح لها لعدة سنوات قادمة المس بالتفوق الإسرائيلي الاستراتيجي. والحرب على إيران ستكون قوة دفع إضافية في اتجاه التفجير الطائفي في المنطقة، وزرع كراهية وأحقاد في فضاء المنطقة وأرضها لن تنسى لعقود طويلة قادمة. وهي حرب لا يمكن ان تواجهها إيران بلا رد؛ رد قد يطال مصالح وأهداف دول عربية محسوبة على المعسكر الامريكي أو توفرت أدلة ما على دعمها للحرب الامريكية على إيران. ليس ثمة من حرب في التاريخ سارت طبقاً للخطط التي ترسم لها على الأوراق والخرائط؛ وإن طال أمد هذه الحرب، لهذا السبب أو ذاك، فستكون كارثة على إيران وجوارها العربي – الإسلامي، كارثة سياسية واقتصادية، وكارثة على مستوى التعايش الاجتماعي، وكارثة على صعيد العلاقات العربية ـ الإيرانية، التي هي علاقات حتمية تفرضها الجغرافيا والتاريخ معاً وليس مجرد الخيارات السياسية.

هناك إشكاليات متداخلة في علاقات إيران بجوارها العربي والإسلامي. إيران، كما كل الكيانات الرئيسية في المنطقة والعالم (ومثل مصر والسعودية أيضاً)، تحكم سياستها الخارجية اعتبارات عدة، أهمها ربما مصالح الدولة الإيرانية القومية، الروابط الطائفية، والتوجهات الإسلامية الأممية. في منطقة ما، وفيما يتعلق بقضية ما، قد يبرز هذا الاعتبار أو ذاك من اعتبارات السياسة الإيرانية الخارجية، وفي منطقة أخرى، وفيما يتعلق بقضية مختلفة، تتغير الاعتبارات. ما يحكم السياسة الإيرانية في لبنان وفلسطين، مثلاً، اعتبارات إسلامية تضامنية على الأغلب، بدون غيبة حسابات مصالح الدولة ونفوذها تماماً. ولكن الغالب على السياسة الإيرانية في العراق، أو ما بات واضحاً من هذه السياسة على الأقل، هي الاعتبارات الطائفية واعتبارات الدولة القومية. ما يعنيه هذا، باختصار، ان ليس هناك ما يدعو إلى قطيعة عربية شاملة مع إيران، إلى صدام مع مجمل السياسة الإيرانية. هناك حاجة للمصارحة، للوضوح، لإعلان الاختلاف، لا حاجة للاصطفاف والحرب، أو حتى تأييد حرب الآخرين. التاريخ لن يغفر لأولئك الذين يفسحون المجال، أو يؤيدون، المزيد من التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، حرباً كانت هذه التدخلات أو غير ذلك. هذا ناهيك عن المخاطر التي تحف بهذه التدخلات، ليس على إيران وشعبها وحسب، بل على المنطقة وشعوبها ككل.

بيد ان إيران تتحمل مسؤولية كبيرة هي الأخرى. فعندما تمارس دولة ما سياسة مزدوجة تجاه جوارها، لاسيما عندما يوحدها بهذا الجوار تاريخ ودين وثقافة، عندما تعلو السياسة البراغماتية للدولة القومية على القيم الضرورية للحفاظ على روابط التاريخ والثقافة والدين، فلا يجب ان يستغرب لجوء الآخرين لاتباع سياسة مشابهة. ثمة حاجة ضرورية وملحة لإعادة النظر في السياسة الإيرانية في العراق، وحاجة ضرورية وملحة لإدراك حاجة إيران لعمقها العربي والإسلامي، ليس لأسباب مؤقتة أو التخلص من مأزق ملحة وحسب، ولكن أيضاً من أجل بناء علاقات ومناخ صحي طويل المدى، مناخ تضامني يحمي شعوب المنطقة ومصالحها.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

أخطار الايديولوجيا والنزعات الجهوية على وحدة السودان

د. يوسف نور عوض *

■ مر الخلاف حول قانون الأحزاب الجديد بين الحكومة السودانية وأحزاب المعارضة الرئيسية دون أن تتنبه له وسائل الإعلام، وهو خلاف أساسي يتعلق بمستقبل الحكم في السودان، وعلى الرغم من هذا الخلاف الكبير فقد تمكنت الحكومة وشريكتها الحركة الشعبية تمرير الاتفاق. وكان الخلاف يدور حول المادة 18 التي تعطي المحكمة الدستورية الحق في حرمان أي حزب من المشاركة في الانتخابات أو تجميده أو حله إذا خالف ما يسمى بالمادة 40 من قانون الأحزاب الجديد. وقد رفضت أحزاب المعارضة هذا التقييد ولم تشارك بالتالي في التصويت للقانون الذي يعكس صورة متكررة في العالم العربي تتمحور حول رغبة الحكومات في السيطرة على وسائل الحكم دون أن تكون لديها القدرة أو الرؤية لإدارة البلاد بطريقة صحيحة، والغريب أن هذه القوانين تصاغ تتويجا لمراحل الفشل التي تمارسها الحكومات العربية، وهذا موقف لا تختص به حكومة بعينها بل يشمل جميع الحكومات العربية فقد رأينا كيف أن الحكومة المصرية التي لم تستطع خلال أكثر من نصف قرن أن تحقق الأهداف المعلنة لثورة يوليو تتحرك لمصادرة إرادة الشعب والتمهيد لعملية توريث ليس لها أي مبرر أخلاقي بل وفعل كل ما من شأنه أن يغيب المظاهر الديمقراطية عن البلاد، وقد سمعنا عجبا في ليبيا عندما أعلنت الحكومة أنها تعتزم التخلص من أربعمئة ألف موظف من أجل سد النقص في الميزانية العامة وتحسين الخدمات للمواطنين وهذا كلام يبدو في ظاهره إصلاحيا ولكنه في حقيقته صورة من صور الفشل، إذ ما الذي يجعل دولة مثل ليبيا يبلغ دخلها دخل دولة الكويت تعاني من قصور في الميزانية في وقت تزداد فيه أسعار النفط بنسب كبيرة وكيف يمكن للحكومة أن تدعي بأنها تريد أن تصلح النظام الإقتصادي في الوقت الذي ترسل فيه اربعمئة الف مواطن للشارع وتزعم أنها تريد بذلك أن تحسن مستوى الحياة بالنسبة لبقية المواطنين علما بأن العدد الذي ترغب الحكومة الليبية التخلص منه يمثل ثلث طاقة العمل في البلاد. ولا يعتبر هذان البلدان حالة شاذة لأن العالم العربي بأسره يعاني من هذه الأنواع من الحكم وهي التي أوصلت العراق إلى المأساة التي يعيشها الآن وأوصلت سورية إلى حالة العجز الكامل وأوصلت لبنان البلد الجميل إلى مجتمع عشائري وطائفي يتقاتل في أمور لا علاقة لها بوجه لبنان الحضاري.

ولا يختلف الوضع في السودان ذلك أن الحكومة ماضية في طريقها غير عابئة بالتحولات والتغيرات في السياسة الدولية وهي تسير مغمضة العينين من اجل أن تحافظ على سلطة لم يعد الشعب يستفيد منها وإنما تستفيد منها مجموعات النخب التي دمرت البلاد وأوصلتها إلى مرحلة الاحتراب ويكفي أن نعرف انه خلال نصف قرن من الاستقلال خضع السودان لنظم عسكرية على مدى أربعين عاما، وكانت جميع هذه النظم تعلن شعارات كبيرة ولكنها مدمرة للواقع الوطني وقد انكشف الآن عوار الثوب عندما أدركت النخب أنها يمكن أن تنظم نفسها على أسس عرقية ووظائفية من اجل الوصول إلى السلطة والثروة، فقد أصبح الشعار المرفوع الآن في المطالبات الجهوية هو تقاسم السلطة والثروة، ويعني تقاسم السلطة أن تكون النخب مسيطرة بشكل كامل على القرار السياسي حتى تتصرف في الثروة المخصصة لها لصالحها وقد ظهر ذلك جليا في المواجهات التي ظهرت حديثا بين نائب الرئيس سلفا كير والرئيس السوداني عمر حسن البشير، فقد اتهم سلفا كير حزب المؤتمر الوطني بأنه تخلى عن تنفيذ بنود اتفاق نيفاشا ورد الرئيس البشير بان عشرات الملايين من الدولارات قد أرسلت إلى حكومة الجنوب لتختفي وأخيرا طالبت الحكومة بإجراء تحقيق يشمل سلفا كير حول مصير تلك الملايين.

والمسألة هنا في الواقع لا تتعلق بالملايين بل بأسلوب الحكم السائد في السودان والذي وصل إلى طريق مغلق تحتاج فيه البلاد إلى إعادة النظر في كل السياسات والممارسات التي ظلت تتبعها الحكومة منذ سيطرت على الحكم في عام 1989 بانقلاب عسكري، وقد تكون الانقلابات العسكرية سمة تلك المرحلة، ولكن الفشل مدعاة إلى التوقف والتأمل خاصة أن المطامع في الثروات التي أوجدها النفط لا تتوقف ولا يجوز لأي تيار أن يزعم أن لديه أجندة من حقه أن يفرضها على البلاد، ويجب أن يتنبه الناس إلى الكلام الموضوعي الذي قاله هنري كيسنجر من قبل حين ذكر ان البلاد المتقدمة وجدت عندها وحدة شعبية أحاطتها بنظام دولة ولكن معظم البلاد الأفريقية ليست فيها وحدة شعبية وهي تريد أن تؤسس من الفسيفساء دولة وذلك هو وضع السودان كما هو وضع سائر الدول الأفريقية ولا تستطيع الحكومة أن تتجاوز ذلك كله بإعلان أيديولوجية تحاول بها توحيد شعب غير موحد ومختلف ثقافيا كما أن الدعوات الجهوية لا يمكنها أن تؤسس على واقع عنصري وقبلي نظام حكم حديث، والواجب هو أن يبدأ الناس البحث من جديد بعد تحليل واقعهم ويحاولوا الخروج من هذا المأزق، ولا شك أن المأزق بدأ في السودان عندما أعلنت حكومة الإنقاذ أنها تريد أن تؤسس نظام حكم ديني يقوم على مبادئ الشريعة ولم يكن بين أفرادها من يمتلكون القدرات الفكرية أو الفلسفية أو السياسية التي يحولون بها هذا الطموح إلى واقع عملي كما لم يكن أمام حكومة الإنقاذ أنموذج يمكن أن تقتدي به وانتهى الأمر بهذه الحكومة إلى أن تثير باتجاهها نعرات جهوية رأت أن التستر خلف الإسلام هو مجرد مظهر لفرض الثقافة العربية لشعب تضرب كثير من أقاليمه في جذور الثقافة الأفريقية، ولم تحاول المجموعات التي تسكن السودان أن تجد لنفسها صيغة موحدة للتعايش فهي ما زالت تحتمي بالرؤى العرقية والثقافية المحلية.

وهي تجد مبررا في كل ذلك بسبب ضيق الأفق الذي يغلف فكر كثير من السياسيين، وقد تجاوز الواقع السياسي إلى الواقع الإقتصادي حيث أعتقد الكثيرون ممن بيدهم السلطة أن تقوية أنفسهم وأسرهم ماديا هو الذي يضمن لهم الاستمرار دون التنبه إلى ترابط العالم الحديث وأن كل الثروات التي نهبت بطريقة غير مشروعة يمكن أن تعرف مصادرها ومكان إيداعها وبالتالي لن ينجو أحد من المساءلة، ومن خطأ هؤلاء عدم التنبه إلى أن مصادر عيش كثير من الناس قد أضيرت إما لأنهم ابعدوا من وظائفهم وإما لان نظام الخدمة المدنية قد أصابه الانهيار خاصة في مجال تحصيل الضرائب والعوائد حيث أصبح الموظفون يذهبون إلى المواطنين في منازلهم لتحصيل مبالغ طائلة لا تذهب إلى خزينة الدولة ولا تصدر وثائق بها ويجد المواطنون في كل عام أن الضرائب التي دفعوها تتراكم عليهم، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحت الرشاوى من المظاهر العامة في نظام الدولة بحيث لم يعد أحد يستطيع أن ينجز أي معاملة دون أن يدفع الرشوة المناسبة، كما شهدنا تدنيا في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، بحيث فقدت معظم المستشفيات الحكومية وظيفتها التقليدية ولم يعد أحد قادرا على تلقي العلاج في هذه المستشفيات التي كانت مضرب المثل في النظافة والكفاءة أيام السلطة الإنكليزية، ولم يعد المواطنون قادرين على تلقي العلاج عند الأطباء الخاصين ذلك أن زيارة الطبيب لمرة واحدة قد يكلف المواطن راتبه الشهري بأسره، وما حدث في مجال الصحة حدث مثله في مجال التعليم وكان مجلس الوزراء قد اصدر قبل عدة أسابيع قرارا عجيبا، وذلك عندما جعل التقاعد إلزاميا بالنسبة لأساتذة الجامعات الذين بلغوا الستين من العمر دون أن يدرك المجلس أن أساتذة الجامعات لا يحالون إلى المعاش دون رغبتهم كما أن الستين أصبحت ضمن مرحلة الشباب في الوقت الحاضر، وقد شرعت بريطانيا في العام الماضي قانونا يجعل التمييز بسبب السن عملا غير قانوني، ولا يقتصر الأمر على الجامعات التي توسعت بدرجة كبيرة على حساب المستوى التعليمي بل يشمل ذلك النظام المدرسي والإعلامي وقد أنهارا بشكل كامل ذلك أن الذي يتابع التلفزيون السوداني في الوقت الحاضر يذهل من غياب هذا الجهاز عن ثقافة العصر وتركيزه على قضايا تراثية ميتة يقدمها للناس كحقائق لا تقبل الجدل وهو يعطل بذلك ملكة النقد والتجديد عند المواطنين السودانيين.

ومؤدى قولنا أن ما يحدث في السودان يستوجب إعادة النظر في كل ما يجري في تلك البلاد، ذلك أن قوة السودان لن تحققها الايديولوجيا أو النزعات الجهورية والعنصرية وإنما ينبغي كما قال هنري كيسنجر أن يبدأ الناس في التفكير في الأساليب التي تدعم وحدة البلاد وتجعل من السودان بلدا متماسكا لأنه من المؤسف أن نجد نزاعات مثل التي بين حكومة الشمال وحكومة الجنوب حول نهب الأموال العامة ومن الداعي للسخرية أن توظف اتفاقات السلام لوضع أسس الانفصال من خلال إنشاء السفارات في البلدان الأجنبية لحكومات إقليمية وذلك شأن حكومة الجنوب التي أنشأت ثماني عشرة سفارة في بلدان أجنبية.

* كاتب من السودان

الأخلاق العربية في صف التخلف

د. علي محمد فخرو

■ هناك ضرورة لطرح السؤال التالي: هل أن قضيتي السلوك والأخلاق في الحياة العربية تمثلان أحد أهم أسباب تخلف هذه الأمة؟ بل دعنا نكون أكثر جرأة فنتساءل إن كان هذا الموضوع يقل أهمية عن مواضيع كبرى من مثل التنمية أو الوحدة أو الديمقراطية. ذلك أن الأخلاق، كفكر يعبر عن نفسه في شكل قيم عليا وكتطبيق يعبر عن نفسه في شكل سلوك وعادات، هي مرتبطة أشد الارتباط بمستوى إنسانية الإنسان. فإنسانيته تصعد أو تهبط بمقدار تمسكه أو إهماله للقيم العليا الأخلاقية. من هنا تأكيد عالم الاجتماع ابن خلدون من أنه «إذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته» والشاعر حافظ ابراهيم ربط الأخلاق ببقاء أو زوال الأمة في بيته المشهور: إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فان هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا. ويذهب الكاتب المغربي طه عبدالرحمن إلى القول بأن الصفة الأخلاقية للإنسان، وليس صفة العقل والإدراك التي يتداولها الناس كثيراً، هي التي تميزه عن الحيوان، ثم يضيف بأن احدى المسلمات النظرية الأخلاقية الإسلامية هي أنه لا أخلاق بغير دين. أما المفكر المغربي الشهير محمد عابد الجابري فانه يرى أن الأخلاق الإسلامية تتجسد في العمل الصالح الذي لأهميته ومركزيته قرنه الله سبحانه وتعالى بمسألة الإيمان به.

نحن هنا أمام موضوع مركزي في الفلسفة والدين والسياسة والاجتماع البشري، وبالطبع في الاقتصاد والإعلام والثقافة وكثير من نشاطات الإنسان الأخرى. بل نحن أمام صفة تقرر مستوى الوجود الإنساني وبالتالي تعكس نفسها في مسيرة سمو الإنسان وفي مسيرة إنحطاطه. فإذا كان الأمر بهذه الأهمية فانه من الضروري التساؤل إن كان في قلب تخلف العرب والمسلمين وانحطاط مجتمعاتهم تكمن أزمة قيم الأخلاق التي بها يهتدون وازمة السلوك الذي يمارسون ـ لنلاحظ الآتي:

أولاً: لم يهمل العرب المسلمون الثقافة الأخلاقية، فالجابري في مؤلفه عن العقل الأخلاقي العربي أبرز غنى الموروث الإسلامي بالكتابات الأخلاقية. لكن قيم الموروثات الثقافية تحولت إلى «سوق للقيم»، متعددة ومتنافسة. وإذن فالثقافة العربية لم تعرف نظاماً واحداً للقيم. ولقد كان من أبرز مصادر القيم العربية الإسلامية في ذلك السوق المتصارع القيم الكسروية الفارسية التي تهيمن عليها أخلاق الطاعة التي كرست مبدأي «طاعة السلطان من طاعة الله» و«الدين» والملك توأمان للذين بقيا مهيمنين على الساحة الفكرية في الثقافة العربية والإسلامية حتى يومنا هذا.

ثانيا: لقد كانت المحصلة أن الأخلاق لم تجد لها مكانة معرفية وفكرية مستقلة في الثقافة العربية. فلا على مستوى الفلسفة ولا على مستوى الفقه لقيت لها مكاناً بارزاً، فبقيت عبارة عن نصائح وتمنيات وإرشادات. والقلائل الذين حاولوا أن يجددوا هذا الحقل ويضعوه على أسس ثابتة فشلوا أمام طوفان الجهل وفقهاء السلاطين ومزوري الأديان.

ثالثاً: أمام تلك الصورة التاريخية والفكرية القاتمة تبرز فاجعة السلوكيات العربية كتطبيق لقيم أخلاقية غامضة. فكثير من علماء الاجتماع العرب تحدثوا عن العلاقات التسلطية غير الديمقراطية في الأسرة العربية التي يمارسها الأب المتسلط على وجه الخصوص مما يربي أجيالاً من الخانعين الخائفين المستسلمين. وهناك دراسات كثيرة حول تصرفات سلبية في حياة العربي من مثل الإتكالية والفوضوية وقلة احترام النظام وإهمال عامل الوقت والفردية الأنانية والخلط بين ثنائيات كثيرة من مثل الخلط بين الشطّارة والتدليس، والقائمة طويلة جداً.

رابعاً: كمثل لمقدار اهتمام العرب بموضوع خطير كهذا أبرز الدكتور محمد جواد رضا في دراسة له عن تدريس التربية القيمية في إحدى جامعات بلدان الخليج هذه الحقيقة المذهلة: ليس بين 2674 مقرراً تدرسها تلك الجامعة إلاّ مقرّر واحد يتيم عن التربية الأخلاقية.

هل تستطيع أمّة تتعامل بمثل هذه الخفّة بموضوع مفصلي كموضوعنا هذا أن تخرج من تخلّفها وتبدأ نهضتها؟

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364